ملامح التحوُّل الديمقراطي في العالم والوطن العربي: قراءة تحليلية في بعض المؤشرات الدولية

د. محمود سالم جدّور
جامعة الزاوية / كلية الآداب

مقدمة:

شهدت المجتمعات الإنسانية منذ منتصف القرن العشرين، وبخاصة العقد الأخير منه تغيرات كبيرة على مستوى أنظمتها الاجتماعية، بفعل الثورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية. التي وصفها البعض بالثورة الصناعية الثالثة، والبعض الآخر وصفها بالثورة الناعمة في إشارة إلى ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. ومن بين الأنظمة التي طالها التغير النظام السياسي. إذ سعت العديد من المجتمعات إلى تطوير أنظمتها السياسية من خلال تبنِّي أنظمة الحكم الديمقراطية، وإنْ اختلفت درجة ممارساتها وإنجازاتها. ولم يعد الحديث إلا على ثلث المجتمعات الإنسانية تقريباً التي مازالت تزرح تحت نظم الحكم التسلطية.

في المجتمعات العربية بالرغم من تأثرها بالمتغيرات الدولية والثورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وتفاعلها معها؛ إلا أنَّ الجهود التي بذلت في اتجاه التحوُّل نحو الديمقراطية ما زالت محدودة، وبقيت العديد من المجتمعات محتفظة بأنظمة الحكم السائدة فيها، الأمر الذي ترتب عنه – بحسب المنظور الوظيفي - حدوث خلل وظيفي على مستوى النظام السياسي وبقية النظم الأخرى، وكان من نتائج هذا الخلل اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي.

هدف البحث:

أولاً: التعرُّف على بعض العوامل التي أسهمت في انتشار قيم الديمقراطية في العالم والوطن العربي.

ثانياً: التعرُّف على ملامح التحوُّل الديمقراطي في العالم بعامة، والوطن العربي بخاصة من خلال التركيز على المؤشرات الدولية التي تهتم برصد حالة الديمقراطية في العالم.

ثالثاً: التعرُّف على أي من أبعاد هذه المؤشرات كان إسهامه أكثر من غيره في التحوُّل الديمقراطي أو حد منه سواء على مستوى العالم أم الوطن العربي. ولتحقيق هذه الأهداف تبنَّى الباحث إحدى تقنيات جمع البيانات للبحث الكمي والمتمثلة في تقنية تحليل الإحصائيات (إنجرس، مورس. 2004م: 184، 222). وبعد مراجعة لعدد من المؤشرات وقع الاختيار على المؤشرين الدوليين، مؤشر الديمقراطية Democracy Index، ومؤشر الحكم الرشيد The Worldwide Governance Indicators: WGI للعام 2014م. كما تقرر التركيز على البلدان التي حصلت على التراتيب المتقدمة التي توصف في كلا المؤشرين بأنَّها ذات ديمقراطية كاملة، أو حكم رشيد، بلغ عددها أربعة وعشرين 24 بلداً، وكذلك اختيار أربعة وعشرين 24 بلداً التي تقع في قاع الترتيب بكلا المؤشرين والتي صنفت على أنَّها ذات أنظمة تسلطية، وعرض أبعاد المؤشرين لهذه البلدان في جداول إحصائية صممت بالخصوص تضمنت البيانات الآتية:

1- عرض قيمة كل بعد من أبعاد المؤشرين لكل بلد.

2- حساب قيمة متوسط هذه الأبعاد التي تمثل إنجاز البلد على المؤشرين.

3- حساب قيمة المتوسط العام لكل بعد لجميع البلدان. ولقد طبق الأسلوب ذاته على البلدان العربية المدرجة بهاذين المؤشرين، وبذلك جاء البحث في مقدمة وأربعة محاور رئيسة. إذ تضمَّن المحور الأول، فكرة عن الديمقراطية والتحوُّل الديمقراطي. المحور الثاني، تناول ملامح التحوُّل

الديمقراطي في العالم. المحور الثالث، تناول ملامح التحوُّل الديمقراطي في الوطن العربي. أمَّا المحور الرابع، فيشتمل على المناقشة الختامية والاستنتاجات.

المحور الأول- عن الديمقراطية والتحوُّل الديمقراطي: توجد في عالمنا اليوم أربعة نماذج رئيسة لأنظمة الحكم السياسية: الملكية (Monarchy)، والتسلطية (Authoritarianism)، والشمولية (Totalitarianism)، والديمقراطية (Democracy) (Dianakendall,2007:385). يتميز نظام الحكم الديمقراطي عن بقية النظم الأخرى بالتنظيم والفرص الدستورية والإجراءات القانونية عند تغيير القادة وفقاً لإرادة الأغلبية، ومن خلال اقتراع حر ومباشر يشارك فيه جميع المواطنين المؤهلين سواسية وبدون استثناء. كما أنَّ اختيار هذا النظام للحكم والانحياز له يحقق العديد من المكاسب والنتائج المرغوبة على نحو ما يرى **دال** منها: تجنُّب الاستبداد، الحقوق السياسية، الحرية العامة، تحقيق الذات، المسؤولية الأخلاقية، التنمية البشرية، حماية المصالح الشخصية الأساسية، المساواة السياسية، التماس السلام، وأخيراً الرفاء. (دال، روبرت أ. 2000:40).

عبر التاريخ، اتخذ هذا النظام أشكالاً عدَّة، ففي المجتمع اليوناني استخدم مصطلح الديمقراطية ليعني مجموعة الممثلين المنتخبين من قبل المواطنين، غير أنَّ فئة المواطنين هذه كانت تمثل نخباً معيَّنة من الناس تضم الأحرار ووجهاء المدن، دون المزارعين وأصحاب الأملاك الزراعية في الأرياف. وقد أطلق على هذا النوع من الديمقراطية اسم الديمقراطية التشاركية أو المباشرة. أمَّا في المجتمعات الحديثة فقد شاع نظام الديمقراطية التمثلية التي تمارس عن طريق الاقتراع العام (غدنز، أنتوني، 2005: 471-474).

وتعد أنظمة الحكم الديمقراطية التمثيلية سواء منها الليبرالية أم الشعبية من أكثر الأنظمة التي انتشرت في العالم ولعقود طويلة من القرن العشرين. إذ تبنَّت أكثر المجتمعات الغربية، وبعض الأقطار الآسيوية كاليابان والهند، نظم الحكم الديمقراطي الليبرالي التي يقترع فيها الناخبون لاختيار ممثليهم من حزبين سياسيين أو أكثر. وبالمقابل تبنَّت مجتمعات أخرى منها الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين أنظمة الحكم الديمقراطية الشعبية، أو ما أطلق عليها الأنظمة الشيوعية، التي يقترع فيها المواطنون الناخبون لاختيار ممثليهم من الحزب الواحد الذي يهيمن على جميع مناحي الحياة ممثلاً في الحزب الشيوعي أو الاشتراكي (غدنز، أنتوني، 2005: 474- 477).

وبالنظر إلى عملية التحوُّل الديمقراطي، فإنَّها تتطلَّب توافر معايير محدَّدة، ومؤسسات ديمقراطية، ومشاركة فعَّالة للأفراد. فمن المعايير التي يجب توافرها لعملية التحوُّل الديمقراطي: المشاركة الفعَّالة، المساواة في التصويت، الحصول على فهم مستنير.. وأمَّا المؤسسات فتشمل: موظفين منتخبين، انتخابات حرة وعادلة ومتكرِّرة، حرية التعبير، توفر مصادر بديلة للمعلومات، جمعيات مستقلة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح، ومواطنة متضمنة الديمقراطية (دال، روبرت أ. 2000 : 40، 81). وعن الإسهام الإيجابي للأفراد في عملية التحوُّل الديمقراطي فإنَّه يتطلَّب توافر شروط تشمل: تعلم الأفراد روح المسؤولية، الخضوع للقانون، التعاون والعمل الجمعي، وتنمية روح التكامل والتضامن فيما بينهم (غدنز، أنتوني، 2005: 425-469).

المحور الثاني- ملامح التحوُّل الديمقراطي في العالم من واقع المؤشرين: إنَّ انتشار الديمقراطية مع حلول النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة العقد الأخير منه، جاء بنظر الباحث محصِّلة لعدد من التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في كافة شؤون الحياة، من بينها زيادة معدَّلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي، إذ يقدر معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة من سن 15 فما فوق بنسبة 81.2%. كما يقدَّر معدَّل الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة31% (تقرير التنمية البشرية،

2014: 190-193). كما يعود إلى انهيار الأنظمة الشيوعية بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وإلى العولمة وما ارتبط بها من ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

لقد أدى التَّوظيف الواسع لمنتجات التكنولوجيا والتي من بينها: الهواتف النقالة، والفضائيات التلفزيونية، وشبكه الانترنت إلى وفرة في المعلومات المتاحة، وإفساح المجال أمام الناس للبحث والإطلاع. وهذا ما تؤكده البيانات المستقاة من مسح القيم العالمي 2014- 2010م World Values Survey(WVS) والتي تشير إلى توظيف الناس بالعالم التليفزيون كمصدر للحصول على المعلومات بصورة يومية بنسبة 73.3%، والهاتف المحمول بنسبة 41.4%، والانترنت بنسبة 29.2%، والبريد الالكتروني بنسبة 20%. ورافق ذلك تراجعاً في توظيف الوسائل التقليدية كالصحف اليومية 30%، وأخبار الراديو 42%، والمجلات المطبوعة 6%. وهذا التوظيف بدوره مكّن الناس من التعبير عن إراداتهم وأرائهم، واتساع الخيارات أمامهم عند اتخاذ قراراتهم، كما ساعدهم في زيادة وعيهم بقضايا حياتية كثيرة من بينها رأيهم في الديمقراطية وأهميتها، ورأيهم في أنظمة الحكم. فقد جاء من بين نتائج هذا المسح عند سؤال أعضاء العيِّنة العالمية عن رأيهم في بعض أنظمة الحكم السياسية تأييدهم لوجود نظام حكم ديمقراطي يحكم البلد بنسبة 82.1%. وفي سؤال آخر جاء تأييدهم لحكم الجيش منخفضاً بنسبة 24.9%. وعن أهمية أنْ يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية فقد أكَّد 40.9% من أعضاء العيِّنة العالمية على هذه القيمة، وتعد هذه النسبة الأعلى من بين نسب بدائل الإجابة المقترحة لهذه القيمة. كما أكَّد 40.6% على أنَّ اختيار الناس لرؤسائهم في انتخابات حرة يعد من السمات الجوهرية للديمقراطية (www.worldvaluessurvey.org/wvSOline.jsp)

وبالنظر إلى ملامح التحوُّل الديمقراطي في العالم، يشير **غدنز** أنَّه حتى أواسط السبعينيات من القرن العشرين كان أكثر من ثلثي المجتمعات في العالم يعيش في ظل أنظمة استبدادية، غير أنَّ مجموع التغيرات الجذرية على الصعد الوطنية والدولية أدَّت جميعها إلى انحسار هذه الأنظمة وسقوطها أو انهيارها بفعل حركات شعبية داخلية (غدنز، إنتوني،2005 : 477) .

وحديثاً يبين مؤشر الديمقراطية • للعام 2014م أنَّ 14.4% من المجتمعات بالعالم تمارس ديمقراطيات كاملة، وأنَّ 31.1% تمارس فيها ديمقراطيات معيبة، و23.4% تمارس فيها ديمقراطية هجينة، وأنَّ ثلث المجتمعات في العالم 31.1% ما زالت تعاني من سطوة النظم التسلطية. وللتعرُّف أكثر على ملامح التحوُّل الديمقراطي في العالم وأهم الأبعاد المؤثرة فيه، نعرض فيما يأتي لأبعاد المؤشرين، مؤشر الديمقراطية، ومؤشر الحكم الرشيد لعدد 24 بلداً ذات الأنظمة الديمقراطية، و24 بلداً ذات الأنظمة التسلطية.

1- **مؤشر الديمقراطية للعام 2014م:** يصنف المؤشر البلدان من حيث حالة الديمقراطية إلى أربعة أنواع: الديمقراطيات الكاملة؛ ديمقراطيات معيبة؛ أنظمة هجينة؛ وأنظمة تسلطية. والتحليل سوف يتركز على نوعين فقط من الأنظمة، وهما النظم الديمقراطية الكاملة والنظم التسلطية.

1.1- البلدان ذات الديمقراطيات الكاملة: يلاحظ من الجدول رقم (1) أنَّ جميع البلدان الـ 24 يمارسون ديمقراطيات كاملة حسب تصنيف مؤشر الديمقراطية للعام 2014م. إذ تقترب متوسطاتها من القيمة القصوى للمؤشر وهي (10) درجات. وبالنظر إلى أداء كل بلد على حدة فيلاحظ أنَّ النرويج تأتي في المرتبة الأولى من حيث الممارسة الديمقراطية الكاملة وآخرها كوستاريكا.

ويأتي تصنيف هذه البلدان على أنَّها ذات ديمقراطيات كاملة حسب مؤشر الديمقراطية نتيجة للإنجازات المحققة على كل بعد من أبعاد المؤشر وبخاصة البعدين الأول والأخير. إذ تظهر

المتوسطات والانحرافات المعيارية للأبعاد أنَّ بعد العملية الانتخابية والتعدُّدية تحصل على أعلى متوسط، يليه بعد الحريات المدنية، وجاء في المرتبة الثالثة بعد أداء الحكومة، وفي المرتبة الرابعة جاء بعد الثقافة السياسية، وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد المشاركة السياسية.

جدول رقم (1) بين القيم المتحصل عليها لعدد 24 بلداً ذات الديمقراطيات الكاملة وفق مؤشر الديمقراطية للعام 2014م،

البلد	العملية الانتخابية والتعددية Electoral process and Pluralism	أداء الحكومة Functioning of Government	المشاركة السياسية Political Participation	الثقافة السياسية Political Culture	الحريات المدنية Civil Liberties	قيمة المؤشر Overall Score
النرويج	10.00	9.64	10.00	10.00	10.00	9.93
السويد	9.58	9.64	10.00	10.00	10.00	9.73
اسيلندا	10.00	9.29	8.89	10.00	9.71	9.58
نيوزيلندا	10.00	9.29	8.89	8.13	10.00	9.26
الدانمرك	9.17	9.29	8.33	9.38	9.41	9.11
سويسرا	9.58	9.29	7.78	9.38	9.41	9.09
كندا	9.58	9.29	7.78	8.75	10.00	9.08
فنلندا	10.00	8.93	7.78	8.75	9.71	9.03
استراليا	9.58	8.93	7.78	8.75	10.00	9.01
هولندا	9.58	8.57	8.89	8.13	9.41	8.92
لوكسمبورغ	10.00	9.29	6.67	8.75	9.71	8.88
أيرلندا	9.58	7.50	7.78	8.75	10.00	8.72
ألمانيا	9.58	8.57	7.78	8.13	9.12	8.64
النمسا	9.58	7.86	8.33	7.50	9.41	8.54
مالطا	9.17	8.21	6.11	8.75	9.71	8.39
المملكة المتحدة	9.58	7.14	6.67	8.75	9.41	8.31
أوروغواي	10.00	8.93	4.44	7.50	10.00	8.17
موريشيوس	9.17	8.21	5.00	8.75	9.71	8.17
الولايات المتحدة	9.17	7.50	7.22	8.13	8.53	8.11
اليابان	9.17	8.21	6.11	7.50	9.41	8.08
كوريا الجنوبية	9.17	7.86	7.22	7.50	8.53	8.06
أسبانيا	9.58	7.14	7.22	6.88	9.41	8.05
فرنسا	9.58	7.14	7.78	6.88	8.82	8.04
كوستا ريكا	9.58	7.86	6.11	6.88	9.71	8.03
المتوسط الحسابي	9.58	8.48	7.52	8.41	9.54	8.70
الانحراف المعياري	0.29	0.81	1.34	0.93	0.43	0.57

المصدر: **http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf**

إنَّ إحراز هذه البلدان متوسطات مرتفعة على هذا المؤشر، يعد نتيجة لتوافر شروط العملية الديمقراطية التي مهدتها هذه المجتمعات، وللجهود التي بذَلتها من أجل التحوُّل نحو الممارسة الديمقراطية، التي من بينها: بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية وفاعلة تسمح بانتخابات حرة ونزيهة، ووجود قيادات ديمقراطية فكراً وسلوكاً، والهيمنة على المؤسسات العسكرية والأمنية، ووجود قاسم مشترك بين الناس فيما يتعلق بالمعتقدات الديمقراطية والثقافة السياسية، وتوافر للأفراد في إطار المجتمع المدني قدر كبير من حرية التعبير، وتعلم الخضوع للقانون والعمل الجمعي وتنمية روح التكامل، إلى جانب توافر حرية الإعلام واستقلالية القضاء.

2.1- البلدان ذات النظم التسلطية: يظهر الجدول رقم (2) أنَّ جميع البلدان الـ 24 تحصَّلوا على درجات منخفضة حسب مؤشر الديمقراطية للعام 2014م. إذ تبتعد متوسطاتها عن القيمة المتوسطة للمؤشر (5.55). وبذلك تصنَّف على أنَّها أنظمة حكم تسلطية. ويأتي تصنيف هذه البلدان على أنَّها أنظمة حكم استبدادية لكونها لم تسع إلى تهيئة الظروف الملائمة التي تتطلبها العملية الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، الأمر الذي انعكس سلباً في النتائج المتحصل عليها لكل بعد من أبعاد هذا المؤشر وبخاصة البعدين الأول والثاني. إذ يظهر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري فيما يتعلَّق بالبعد الأول، العملية الانتخابية والتعددية حصوله على أدنى متوسط (0.57) وانحراف معياري كبير (0.72) وهذا يعني أنَّ هذه البلدان لم تسجل أي إنجاز على مستوى 12 سؤالاً المعتمدة لقياس هذا البعد، والتي من بينها: أنَّ انتخابات المجالس التشريعية والبلدية وانتخاب رؤساء الحكومات ليست حرة ونزيهة، هذا إذا كانت هناك انتخابات أصلاً بهذه البلدان. وأنَّ المواطنين لا يستطيعون الوصول إلى المناصب العامة بالدولة، وأنَّه لا توجد آلية واضحة ومؤسسة لانتقال السلطة عقب الانتخابات، وأنَّ حق الاقتراع ليس مكفول لكل البالغين، وأنَّ المواطنين ليست لديهم القدرة والحرية في تشكيل الأحزاب السياسية المستقلة عن الحكومة، وكذلك ليست لديهم القدرة على تشكيل وتكوين المنظمات السياسية والمدنية بدون تدخل الدولة ومراقبتها، عدم وجود قوانين تقدِّم بشكل واضح وواسع فرص متساوية للحملات الانتخابية، وعدم وضوح وشفافية في عملية تمويل الأحزاب السياسية. يليه البعد الثاني، بعد أداء الحكومة بحصوله على (1.84) وانحراف معياري (1.30)، وهذا يعني أيضاً أنَّ هذه البلدان أخفقت في تحقيق إنجازات على مستوى 14 سؤالاً المرتبطة بقياس هذا البعد، ومن بينها أنَّ أعضاء الحكومة غير منتخبين انتخاباً حراً، وأنَّه لا يوجد نظام فعَّال من الضوابط والتوازنات في ممارسة السلطة من قبل الحكومة، وأنَّ هناك تدخُّل من قبل قوى أجنبية في تحديد مهام الحكومة وسياساتها العامة، وأنَّه لا توجد آليات ومؤسسات قائمة تضمن مساءلة الحكومة، وأنَّ أداء الحكومة غير شفاف لا يتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات المطلوبة عنها، وأنَّ الفساد منتشر بالحكومة، وأنَّ الثقة الشعبية في الحكومة منخفضة جداً.

جدول رقم (2) يبين القيم المتحصل عليها لعدد 24 بلداً
ذات النظم الاستبدادية وفق مؤشر الديمقراطية للعام 2014م

البلد	العملية الانتخابية والتعددية Electoral process and Pluralism	أداء الحكومة Functioning of Government	المشاركة السياسية Political Participation	الثقافة السياسية Political Culture	الحريات المدنية Civil Liberties	قيمة المؤشر Overall Score
الصين	0.00	4.64	3.89	5.00	1.47	3.00
جيبوتي	0.83	2.50	3.33	5.63	2.65	2.99
الكونغو	1.25	2.86	3.33	3.75	3.24	2.89
البحرين	1.25	3.57	2.78	4.38	2.35	2.87
أذربيجان	0.50	2.14	3.33	3.75	4.41	2.83
اليمن	1.33	1.43	5.00	5.00	1.18	2.79
زيمبابوي	0.50	1.29	3.89	5.00	3.24	2.78
أفغانستان	2.50	1.14	3.89	2.50	3.82	2.77
الإمارات العربية المتحدة	0.00	3.57	1.67	5.00	2.94	2.64
السودان	0.00	1.79	4.44	5.00	1.47	2.54

أوزبكستان	0.08	2.57	2.78	6.25	0.59	2.45
اريتريا	0.00	2.50	1.67	6.88	1.18	2.44
طاجيكستان	1.83	0.07	2.22	6.25	1.47	2.37
لاوس	0.00	3.21	1.67	5.00	1.18	2.21
إيران	0.00	2.86	2.78	2.50	1.76	1.98
غينيا بيساو	1.67	0.00	2.78	3.13	2.06	1.93
تركمانستان	0.00	0.79	2.78	5.00	0.59	1.83
السعودية	0.00	2.86	1.67	3.13	1.47	1.82
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.92	0.71	2.22	3.13	1.76	1.75
سوريا	0.00	0.36	3.33	5.00	0.00	1.74
غينيا الاستوائية	0.00	0.79	1.67	4.38	1.47	1.66
تشاد	0.00	0.00	1.11	3.75	2.65	1.50
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.92	0.00	1.67	2.50	2.35	1.49
كوريا الشمالية	0.00	2.50	1.67	1.25	0.00	1.08
المتوسط الحسابي لكل بعد	0.57	1.84	2.73	4.30	1.89	2.26
الانحراف المعياري	0.72	1.30	1.01	1.35	1.11	0.55

المصدر: **http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf**

والملاحظة التي يمكن تسجيلها هنا أنَّ بعد العملية الانتخابية والتعددية كان الأكثر تأثيراً في عملية الممارسة الديمقراطية سواء للبلدان التي صنفت على أنَّها ذات ديمقراطيات كاملة، أم البلدان التي صنفت على أنَّها ذات أنظمة استبدادية. إذ جاء متوسطه أكبر من بقية متوسطات الأبعاد الأخرى في البلدان التي صنفت على أنَّ بها ديمقراطيات كاملة، وبالمقابل سجَّل هذا البعد أدنى متوسط له عن بقية الأبعاد الأخرى في البلدان التي صنفت على أنَّ بها أنظمة استبدادية. الأمر الذي يؤكد أهمية هذا البعد في تعزيز الممارسة الديمقراطية بأي بلد أو تدنِّيها.

2- مؤشر الحكم الرشيد للعام 2014م : صنَّف المؤشر البلدان حسب حالة الديمقراطية إلى بلدان ذات حكم رشيد وأخرى تسلطية، معتمداً على مقياس تضمَّن ستة أبعاد تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (2.5 +، 0، 2.5-)•

1.2- البلدان ذات الحكم الرشيد: يظهر الجدول رقم (3) أنَّ جميع البلدان الـ 24 التي صنفت على مؤشر الديمقراطية بأنَّها ذات ديمقراطيات كاملة، هي نفسها حققت درجات عالية على مؤشر الحكم الرشيد بالرغم من اختلاف المؤشرين في قياسهما للعملية الديمقراطية، الأمر الذي يؤكد أنَّ هذه

البلدان تمارس الديمقراطية والحكم الرشيد. وبالنظر إلى أداء كل بلد على حدة فيلاحظ أنَّ فنلندا حازت على المرتبة الأولى من حيث ممارسة الحكم الرشيد وآخرها كوستاريكا.

ويأتي تصنيف هذه البلدان على أنها تمارس الحكم الرشيد حسب هذا المؤشر نتيجة للإنجازات المحققة على مستوى كل بعد من أبعاد المؤشر. إذ تظهر المتوسطات والانحرافات المعيارية للأبعاد أن بعد سيادة القانون جاء في المرتبة الأولى بحصوله على أعلى متوسط، يليه بعد مكافحة الفساد والحد منه، وجاء في المرتبة الثالثة بعد فاعلية الحكومة، وفي المرتبة الرابعة جاء بعد نوعية التنظيم، وفي المرتبة الخامسة جاء بعد الصوت أو التعبير عن الرأي والمساءلة، وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد الاستقرار السياسي وغياب العنف. كما يلاحظ من جانب أخر إن المتوسطات التي تم احتسابها لأبعاد هذا المؤشر أظهرت أهمية بعد سيادة القانون بهذه البلدان على بقية الأبعاد الأخرى الأمر الذي يعني أن المسؤولين والمواطنين على حد سواء بهذه البلدان يعطون أهمية كبيرة لأحكام القانون والتقيد بها، واحترام المؤسسات القانونية من محاكم وشرطة.

جدول رقم (3) بين القيم المتحصل عليها

لعدد 24 بلداً وفقاً لمؤشر الحكم الرشيد (WGI) للعام 2014م

البلد	الصوت والمساءلة VA	الاستقرار السياسي وغياب العنف PV	فاعلية الحكومة GE	نوعية التنظيم RQ	سيادة القانون RL	مكافحة الفساد CC	قيمة المؤشر * Index Value
فنلندا	1.57	1.28	2.02	1.90	2.12	2.18	1.85
سويسرا							1.81
النرويج	1.71	1.13	1.81	1.64	2.05	2.23	1.76
الدانمرك	1.55	0.94	1.81	1.72	2.09	2.26	1.72
لوكسمبورغ	1.53	1.39	1.66	1.65	1.90	2.09	1.70
هولندا	1.58	1.05	1.83	1.78	1.98	2.00	1.70
كندا	1.43	1.18	1.76	1.83	1.89	1.82	1.65
نيوزيلندا	1.56	1.49	1.93	1.94	2.02	2.27	1.62
استراليا	1.37	1.08	1.59	1.87	1.93	1.87	1.61
ألمانيا	1.46	0.93	1.73	1.70	1.85	1.83	1.58
أيرلندا	1.34	1.07	1.60	1.75	1.80	1.62	1.53
النمسا	1.41	1.29	1.57	1.49	1.96	1.44	1.53
اسيلندا	1.39	1.24	1.50	1.21	1.72	1.82	1.48
المملكة المتحدة	1.3	0.44	1.62	1.83	1.89	1.73	1.47
السويد	1.00	1.07	1.97	1.80	1.99	2.14	1.44
اليابان	1.04	1.02	1.82	1.14	1.60	1.73	1.30
الولايات المتحدة	1.18	0.62	1.46	1.27	1.62	1.32	1.24
فرنسا	1.22	0.36	1.40	1.09	1.47	1.27	1.13
مالطا	1.17	1.11	1.03	1.10	1.21	0.86	1.08
أوروغواي	1.11	1.00	0.48	0.52	0.68	1.35	0.86
موريشيوس	0.91	0.74	1.13	1.00	0.92	0.45	0.86
أسبانيا	1.00	0.32	1.15	0.78	0.94	0.53	0.79
كوريا الجنوبية	0.68	0.19	1.18	1.11	0.98	0.49	0.77
كوستا ريكا	1.13	0.63	0.40	0.53	0.51	0.73	0.65
المتوسط الحسابي	1.30	0.94	1.52	1.43	1.63	1.59	1.38
الانحراف المعياري	0.25	0.35	0.43	0.43	0.47	0.58	0.36

قام الباحث باحتساب قيمة متوسط المؤشر لكل بلد.

2.2- البلدان ذات النظم التسلطية: يلاحظ من الجدول رقم (4) أن جميع البلدان 24 التي صنفت على مؤشر الديمقراطية بأنها ذات أنظمة تسلطية، هي نفسها تحصلت على درجات منخفضة أي دون الصفر حسب مؤشر الحكم الرشيد للعام 2014م، باستثناء البلدان العربية الثلاثة الأولى وهي: الإمارات، والبحرين، والسعودية التي سجلت دراجات مرتفعة نسبياً. وعليه فإن هذه البلدان الثلاثة اختلف تصنيفها في هذا المؤشر عن تصنيفها حسب مؤشر الديمقراطية الذي صنفها على أنها أنظمة تسلطية.

جدول رقم (4) بين القيم المتحصل عليها
لعدد 24 بلداً وفقاً لمؤشر الحكم الرشيد (WGI) للعام 2014م

البلد	الصوت والمساءلة VA	الاستقرار السياسي وغياب العنف PV	فاعلية الحكومة GE	نوعية التنظيم RQ	سيادة القانون RL	مكافحة الفساد CC	قيمة المؤشر * Index Value
الإمارات العربية المتحدة	-1.06	0.81	1.48	0.98	0.71	1.23	1.05
البحرين	-1.32	-0.94	0.59	0.70	0.45	0.30	0.72
العربية السعودية	-1.78	-0.24	0.23	-0.01	0.27	0.10	0.43
الصين	-1.54	-0.46	0.34	-0.27	-0.33	-0.33	-0.55
أذربيجان	-1.44	-0.50	-0.34	-0.29	-0.61	-0.92	-0.68
لاوس	-1.65	0.46	-0.39	-0.85	-0.71	-0.76	-0.80
جيبوتي	-1.41	-0.72	-0.97	-0.55	-0.85	-0.49	-0.83
طاجيكستان	-1.44	-0.68	-0.75	-1.01	-0.96	-1.00	-0.97
إيران	-1.57	-0.91	-0.41	-1.46	-1.03	-0.57	-0.99
الكونغو	-1.08	-0.29	-1.15	-1.18	-1.07	-1.22	-1.00
أوزبكستان	-1.89	-0.23	-0.63	-1.74	-1.08	-1.12	-1.11
غينيا بيساو	-1.04	-0.74	-1.55	-1.27	-1.36	-1.51	-1.24
زيمبابوي	-1.28	-0.65	-1.18	-1.89	-1.42	-1.39	-1.30
تركمانستان	-2.22	0.08	-0.86	-2.09	-1.33	-1.22	-1.30
تشاد	-1.33	-1.53	-1.48	-1.17	-1.12	-1.23	-1.31
غينيا الاستوائية	-1.98	-0.39	-1.45	-1.46	-1.40	-1.84	-1.42
اليمن	-1.34	-2.53	-1.41	-0.84	-1.17	-1.55	-1.47
اريتريا	-2.04	-0.76	-1.62	-2.12	-1.46	-0.86	-1.48
أفغانستان	-1.16	-2.46	-1.34	-1.13	-1.53	-1.33	-1.49
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-1.31	-2.27	-1.59	-1.34	-1.43	-1.29	-1.53
السودان	-1.73	-2.36	-1.61	-1.39	-1.15	-1.45	-1.62
كوريا الشمالية	-2.13	-1.09	-1.65	-2.20	-1.54	-1.34	-1.65
جمهورية أفريقيا الوسطى	-1.42	-2.67	-1.84	-1.41	-1.73	-1.15	-1.70
سوريا	-1.80	-2.76	-1.44	-1.67	-1.34	-1.55	-1.76
المتوسط الحسابي لكل بعد	-1.54	-1.10	-1.12	-1.21	-1.08	-1.07	-1.18
الانحراف المعياري	0.33	0.86	0.48	0.58	0.39	0.44	0.37

المصدر: Worldwide Governance Indicators على الرابط:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

* قام الباحث باحتساب قيمة متوسط المؤشر لكل بلد ومتوسط كل بعد .

ويأتي تصنيف غالبية هذه البلدان على أنها لا تمارس الحكم الرشيد حسب هذا المؤشر، نتيجة للإخفاقات المحققة على مستوى كل بعد من أبعاده. وبخاصة البعدين الأول والرابع. فالبعد الأول الصوت والمساءلة، الذي يقيس مدى قدرة مواطني هذه البلدان على المشاركة في انتخابات مجالسهم التشريعية والتنفيذية، ومدى امتلاك الأفراد حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب، ومدى الحرية المتاح لوسائل الإعلام، جاء بمتوسط حسابي (1.54-) وانحراف معياري (0.33). أما البعد الرابع نوعية التنظيم الذي يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص، ونوعية الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنيها، ومحدودية قدرة أجهزتها المدنية على تقديم تلك الخدمات، وعدم استقلالها عن الضغوط السياسية، فقد جاء بمتوسط حسابي (1.21-) وانحراف معياري (0.58). ومما يزيد من رداءة الحكم بهذه البلدان انعدام الاستقرار السياسي، وانتشار العنف أو الإرهاب، وعدم استقرار حكوماتها وتغييرها بوسائل غير دستورية كالانقلابات العسكرية، أو العنف أو الإرهاب.

ما يلاحظ أن المؤشرين، الديمقراطية والحكم الرشيد يظهران أن العامل الرئيس والمباشر لعدم ممارسة الديمقراطية في هذه البلدان يعود في المقام الأول إلى البعد المرتبط بقياس العملية الانتخابية. ففي مؤشر الديمقراطية حاز بعد العملية الانتخابية والتعديدية على أدنى متوسط (0.57). وحاز بعد الصوت والمساءلة في مؤشر الحكم الرشيد على أدنى متوسط (1.54-).

المحور الثالث- ملامح التحول الديمقراطي في الوطن العربي من واقع المؤشرين: تأثر المجتمع العربي كغيره من المجتمعات الإنسانية بالتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في كافة شؤون الحياة، بفعل العولمة وأبعادها المختلفة وبخاصة بعدها التكنولوجي ممثلاً في ثورة الاتصالات والمعلومات، التي شهدت انتشاراً واسعاً لمنتجاتها بالوطن العربي منذ تسعينيات القرن المنصرم وحتى اليوم وبخاصة منها: الهواتف النقالة، والفضائيات التلفزيونية، وشبكة الإنترنت. فبحسب تقارير الأمم المتحدة فإنه حتى عام 1990م لم يكن أحداً من العرب تقريباً لديه نقال أو يستخدم الإنترنت. وبحلول عام 2013م صار هناك 996 شخصاً يستخدمون الهاتف النقال والثابت، و272 شخصاً يستخدمون الإنترنت، و108 شخصاً يمتلكون حواسيب شخصية لكل 1000 شخص (تقرير التنمية البشرية 2013م: 201).

كما أنها أصبحت إحدى أهم مصادره للتزود بالأخبار والمعلومات بشكل يومي، بدلاً من المصادر التقليدية كالراديو والصحف اليومية والمجلات. إذ تظهر البيانات المستقاة من مسح القيم العالمي 2010- 2014م إن أكثر المصادر توظيفاً من قبل العرب للحصول على المعلومات والأخبار بشكل يومي هي أخبار التلفزيون بنسبة 69.9%، يليها الهاتف المحمول بنسبة 41.4%، فالإنترنت 32%، فأخبار الراديو 32%، فالبريد الالكتروني 23.2%، وجاءت الصحف اليومية بنسبة 20.6%، والمجلات المطبوعة بنسبة 4.9%. (www.worldvaluessurvey.org /wvSOline.jsp)

لقد أتاح الإقبال على هذه المنتجات وتوظيفها على المستوى الشخصي والمؤسساتي بالمجتمعات العربية فرص كثيرة - رغم اختلاف معدلاتها من مجتمع إلى آخر منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى اليوم - من بينها أنَّه أسهم في تقديم وفرة في المعلومات المتاحة، وتمكينهم من الإطلاع على ما يدور حولهم على المستويين الداخلي والخارجي، كما مكَّنتهم من التواصل مع الآخرين، والتعبير عن أرائهم وتحديد مواقفهم من القضايا المختلفة وازدياد وعيهم، وبخاصة رأيهم في الديمقراطية وأهميتها وأنظمة الحكم. وهذا ما أكدته البيانات المستخلصة من مسح القيم العالمي. فعند سؤال أعضاء العينة العربية عن رأيهم في بعض أنظمة الحكم السياسية، وبخاصة منها النظام الديمقراطي

وحكم الجيش، أكد 83% تأييدهم المطلق لوجود نظام حكم ديمقراطي يحكم البلد. أما عن حكم الجيش للبلد فجاء تأييدهم له منخفضاً بنسبة 31.4%. أمَّا عن أهمية أنْ يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية فقد أكَّد 42.5% من أعضاء العيِّنة العربية على هذه القيمة. وعند سؤالهم عن بعض سمات الديمقراطية الأساسية التي من بينها حماية حقوق الإنسان من قمع الدولة فقد أكَّد عليها 26.8%. كما جاء تأكيدهم على أنَّ اختيار الناس لرؤسائهم في انتخابات حرة ونزيهة يعد من السمات الجوهرية للديمقراطية بنسبة 37%. وتعد هذه النسب الأعلى من بين نسب بدائل الإجابة المقترحة لهذه الأسئلة. وبسؤالهم عن طاعة الحكَّام، أجاب 70% من أعضاء العيِّنة أنَّهم لا يرون أنَّ من سمات الديمقراطية الأساسية طاعة الحكامww.worldvaluessurvey.org/wvSOline (.jsp)

وبمقارنة توجهات العيِّنة العربية بتوجهات العيِّنة العالمية فيما يتعلق بالديمقراطية وقيمها يتبن أنَّها متقاربة. كما أنَّ توجهات المواطن العربي نحو الديمقراطية والحرية، والعيش بكرامة داخل مجتمع يسوده العدل والمساواة والنظام وتكافؤ الفرص، هي توجهات حقيقية أكَّدت عليها غالبية المسوح والاستطلاعات الميدانية العالمية والعربية. وبالرغم من كل هذه التغيرات، فالنظم السياسية في معظم البلدان العربية بقيت تقريباً على ما هي عليه دون أي تغير، وبخاصة فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي. فالسمة الغالبة على مشهد الواقع العربي هي تغلل نواقص محدَّدة في البنية المجتمعية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية تمثلت في ثلاث نواقص هي: الحرية والحكم الصالح، تمكين المرأة، والقدرات الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م: 19-20). وبقيت هذه النظم تمارس على المواطن العربي أشكالاً من الدكتاتورية، وربما التغير الوحيد الذي طرأ على المشهد السياسي العربي وجاء استجابة لهذه التغيرات كان في عام 2003م*. حيث اعترف بعض القادة السياسيين والحكومات بضرورة الإصلاح الديمقراطي، إلى جانب بروز مبادرات من بعض القوى المدنية والسياسية ممثلة في المنظمات الأهلية المطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية.

لقد توجت هذه المبادرات باعتراف القادة العرب في قمة تونس 24 مايو 2004م بمشروعية الإصلاح الديمقراطي. إذ تضمَّنت المادة الأولى من البيان الختامي لهم ما نصه "ضرورة تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وفي صنع القرار، في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفقاً لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وضمان استقلال القضاء.." (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004م: 24-25).

لكن هذا الموقف لم يقابل بأية إجراءات عملية على مستوى الواقع، ولا أية إصلاحات ذات شأن؛ ولم يقدِّم هؤلاء القادة إلا هامشاً محدوداً من حرية التعبير والإصلاح السياسي، وهذا ما أكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2010م. إذ أكَّد أنَّ البلدان العربية بالرغم من وجود بعض الإصلاحات الديمقراطية بها فهي وحدها من بين بلدان العالم، لا تظهر ما يشير إلى التحوُّل نحو الديمقراطية بشكل حقيقي. وأنَّ معظم هذه الإصلاحات قابلتها تدابير تعيق حقوق الإنسان في مجالات أخرى. فمن الإصلاحات على سبيل المثال إنشاء الجمعيات التمثيلية في كل من الإمارات العربية وعمان وقطر، وعودة البرلمان المنتخب في البحرين، وتنظيم انتخابات رئاسية بمشاركة العديد من المرشحين في مصر عام 2005م، وانتخابات محلية في السعودية عام 2006م لكنَّه اقتصر على الذكور فقط. غير أنَّ هذه الإصلاحات لم تحدث تغيراً في الأساس البنيوي للسلطة في البلدان العربية، حيث مازالت السلطة التنفيذية تبسط سيطرتها من دون الخضوع لأي شكل من أشكال المساءلة (تقرير التنمية البشرية 2010م: 69).

وهكذا بقيت الدعوات للإصلاح والمحاولات التي جرت منذ 2003-2004م مجرَّد شعارات ترفع، ومؤتمرات تعقد وإصلاحات محدودة لم تلامس بعمق الواقع المعاش، وكان أنْ أفضى الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمواطن العربي به في نهاية الأمر إلى كسر حاجز الخوف، والخروج في مظاهرات انتهت باندلاع انتفاضات ببعض البلدان العربية: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا فيما سمِّي بثورات الربيع العربي* 2011م التي كانت تنشد تغير الأوضاع الحياتية للمواطن العربي نحو الأفضل في الوضع السياسي ممثلاً في التحوُّل نحو الديمقراطية والحكم الصالح، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وفتح فضاءات لحرية التعبير والصحافة والمشاركة السياسية، وفي تحسُّن الأوضاع المعيشية والمساواة في الفرص.

1- مؤشر الديمقراطية للعام 2014م: يلاحظ من الجدول رقم (5) أنَّ البلدان العربية مجتمعة جاء أداؤها على مؤشر الديمقراطية للعام 2014م محدوداً جداً. إذ بلغت قيمة المؤشر (3.53) وهذه القيمة أدنى من القيمة المتوسطة للمؤشر (5.55) وتضعها مجتمعة وفق تصنيف المؤشر في فئة الأنظمة الاستبدادية. كما يلاحظ أنَّ تونس هي البلد العربي الوحيد الذي صنِّف على أنَّ به ديمقراطية معيبة لحصوله على معدل (6.31)، أمَّا لبنان، فلسطين، العراق، موريتانيا، والمغرب، فالقيم التي تحصَّلت عليها وفق هذا المؤشر فتضعها ضمن البلدان ذات الأنظمة الهجينة، باقي البلدان العربية فتصنف على أنَّها ذات أنظمة تسلطية.

جدول رقم (5) بين قيمة مؤشر الديمقراطية للعام 2014م لعدد عشرين بلداً عربياً

البلد	العملية الانتخابية والتعددية Electoral process and	أداء الحكومة Functioning of Government	المشاركة السياسية Political Participation	الثقافة السياسية Political Culture	الحريات المدنية Civil Liberties	قيمة المؤشر Index Value Overall
تونس	7.00	6.07	7.22	6.25	5.00	6.31
لبنان	5.67	2.14	7.22	5.00	5.59	5.12
فلسطين	4.75	2.86	7.78	4.38	3.82	4.72
العراق	4.33	0.79	7.22	4.38	4.41	4.23
موريتانيا	3.42	4.29	5.00	3.13	5.00	4.17
المغرب	3.50	4.29	2.78	5.00	4.41	4.00
الجزائر	3.00	2.21	3.89	5.63	4.41	3.83
ليبيا	2.25	2.50	3.33	5.63	5.29	3.80
الكويت	3.17	3.93	3.89	4.38	3.52	3.78
الأردن	3.17	3.93	4.44	3.75	3.53	3.76
قطر	0.00	3.93	2.22	5.63	4.12	3.18
مصر	2.17	2.86	5.00	3.13	2.65	3.16
عمان	0.00	3.93	3.33	4.38	4.12	3.15
جيبوتي	0.83	2.50	3.33	5.63	2.65	2.99
البحرين	1.25	3.57	2.78	4.38	2.35	2.87
اليمن	1.33	1.43	5.00	5.00	1.18	2.79
الإمارات	0.00	3.57	1.67	5.00	2.94	2.64
السودان	0.00	1.79	4.44	5.00	1.47	2.54
السعودية	0.00	2.86	1.67	3.13	1.47	1.82
سوريا	0.00	0.36	3.33	5.00	0.00	1.74
متوسط الحسابي*	2.29	2.99	4.28	4.69	3.40	3.53

المصدر: http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf *

احتسب الباحث متوسط كل بعد، وكذلك متوسط الأبعاد مجتمعة

وبالنظر إلى إنجاز البلدان العربية مجتمعة على مستوى كل بعد من أبعاد المؤشر، فأنَّ بعد الثقافة السياسية الذي تضمَّن 8 أسئلة لقياس تصورات الناس عن الديمقراطية وأهميتها والثقافة التي

يحملونها عنها، هو البعد الوحيد الذي تحصَّل على أعلى متوسط من بين متوسطات الأبعاد الأخرى إذ بلغت قيمته (4.49). كما تبيَّن من الجدول أنَّ البعدين الأول والثاني سجلا أدنى متوسطات. إذ سجل البعد الأول المتعلق بالعملية الانتخابية والتعددية (2.29)، والبعد الثاني المتعلق بأداء الحكومة (2.99).

2- مؤشر الحكم الرشيد للعام 2014م: يتبين من الجدول رقم (6) أنَّ البلدان العربية مجتمعة جاء أداؤها على مؤشر الحكم الرشيد للعام 2014م منخفضاً جداً (0.89-) وبذلك تصنف أنظمتها بأنَّها أنظمة حكم تسلطية. وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة مؤشر الديمقراطية الذي أظهر أنَّ البلدان العربية مجتمعة تحصلت على متوسط منخفض (3.53) وصنفت على أنَّها أنظمة تسلطية.

بالنظر إلى أداء كل بلد منفرداً على مؤشر الحكم الرشيد، فيلاحظ أنَّ بعض البلدان العربية سجلت قيماً مقبولة على هذا المؤشر. إذ سجلت الإمارات العربية (1.05)، قطر (0.94)، البحرين (0.72) عمان (0.59)، العربية السعودية (0.43)، والأردن (0.36)، وهذه البلدان تشكّل ما نسبته 30% من إجمالي البلدان التي شملها هذا المؤشر.

ويأتي تصنيف غالبية البلدان العربية على أنَّها لا تمارس الحكم الرشيد، نتيجة للإخفاقات المحققة على مستوى جميع أبعاد هذا المؤشر، وبخاصة البعدين الثاني والأول. إذ جاء متوسطها على البعد الثاني الذي يقيس مدى الاستقرار السياسي للحكومات واحتمال زعزعة استقرارها بوسائل غير دستورية؛ أو أنَّها تعاني من العنف والإرهاب، منخفض جداً (1.30-). ومتوسطها على البعد الأول الذي يقيس مدى قدرة مواطني هذه البلدان على المشاركة في انتخابات مجالسهم التشريعية والتنفيذية، ومدى امتلاك الأفراد حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب، ومدى الحرية المتاح لوسائل الإعلام، منخفض جداً أيضاً (1.06-). وفي المرتبة الثالثة جاء بعد فاعلية الحكومة بمتوسط (0.78-) وهو البعد الذي وضع لقياس أداء الحكومات العربية من حيث قدرتها أو عدم قدرتها على إدارة مواردها وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية. وفي المرتبة الرابعة جاء بعد مكافحة الفساد بمتوسط (0.77-) وهو البعد الذي وضع لقياس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة سواء كانت صغيرة أم كبيرة، هذا إلى جانب استحواذ النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات البلدان العربية. وفي المرتبة الخامسة جاء بعد نوعية التنظيم بمتوسط (0.73-) وهو البعد الذي صمم لقياس مدى قدرة الحكومات العربية على توفير سياسات سليمة وتنظيمات تتيح تنمية القطاع الخاص من عدمها. وجاء في المرتبة السادسة بعد سيادة القانون بمتوسط (0.72-) وهو البعد الذي صمم لقياس مدى قدرة المواطنين والحكومات في تعاطيهم مع القوانين، ومدى تقديرهم للقوانين السائدة، واحترمهم الأحكام الصادرة عن المحاكم والتزامهم بتنفيذها، ومدى إمكانية فرض سيادة القانون.

جدول رقم (6) بين قيمة مؤشر الحكم الرشيد (WGI) للعام 2014م لعدد عشرين بلداً عربياً،

البلد	الصوت والمساءلة Voice and Accountability	الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and	فاعلية الحكومة Government Effectiveness	نوعية التنظيم Regulatory Quality	سيادة القانون Rule of Law	مكافحة الفساد Control of Corruption	قيمة المؤشر*
الإمارات	-1.06	0.81	1.48	0.98	0.71	1.23	1.05
قطر	-0.98	1.00	0.99	0.57	0.99	1.09	0.94
البحرين	-1.32	-0.94	0.59	0.70	0.45	0.30	0.72

عمان	-1.05	0.66	0.29	0.69	0.58	0.25	0.59
السعودية	-1.78	-0.24	0.23	-0.01	0.27	0.10	0.43
الأردن	-0.77	-0.56	0.13	0.08	0.48	0.15	0.36
الكويت	-0.65	0.14	-0.15	-0.13	0.05	-0.26	-0.23
المغرب	-0.70	-0.39	-0.14	-0.01	-0.06	-0.26	-0.26
تونس	0.03	-0.93	-0.13	-0.35	-0.12	-0.09	-0.28
لبنان	-0.42	-1.72	-0.38	-0.22	-0.76	-1.06	-0.76
فلسطين	-0.85	-1.99	-0.53	0.28	-0.44	-0.57	-0.78
موريتانيا	-0.91	-0.58	-1.05	-0.70	-0.82	-0.92	-0.82
جيبوتي	-1.41	-0.72	-0.97	-0.55	-0.85	-0.49	-0.83
الجزائر	-0.93	-1.17	-0.51	-1.21	0.73	-0.61	-0.87
مصر	-1.19	-1.58	-0.82	-0.75	-0.60	-0.59	-0.92
العراق	-1.21	-2.47	-1.13	-1.25	-1.36	-1.34	-1.46
اليمن	-1.34	-2.53	-1.41	-0.84	-1.17	-1.55	-1.47
السودان	-1.73	-2.36	-1.61	-1.39	-1.15	-1.45	-1.62
ليبيا	-1.15	-2.32	-1.64	-2.19	-1.52	-1.61	-1.73
سوريا	-1.80	-2.76	-1.44	-1.67	-1.34	-1.55	-1.76
متوسط كل بعد*	-1.06	-1.30	-0.78	-0.73	-0.72	-0.77	-0.89

المصدر: Worldwide Governance Indicators على الرابط:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

* قام الباحث باحتساب قيمة متوسط الدليل لكل بلد ومتوسط كل بعد للبلدان العربية مجتمعة.

المحور الرابع- مناقشة ختامية واستنتاجات: أظهر البحث أنَّ عملية التحوُّل الديمقراطي عملية معقدة، تتطلب وقتاً وشروطاً يقع بعضها على الأفراد من بينها تعلُّم الأفراد روح المسؤولية، والخضوع للقانون، والتعاون والعمل الجمعي، على جانب تنمية روح التكامل والتضامن فيما بينهم. وبعضها يقع على عاتق الدولة من حيث بناء المؤسسات، وترسيخ قيم الحرية ومبادئ الديمقراطية وبخاصة منها الحرية كونها جوهر النظام السياسي والاجتماعي، والعقد الاجتماعي كونه ماهية النظام السياسي المدني، والفصل بين كل ما هو ديني وسياسي في الحياة العامة ومؤسسات الدولة.

إنَّ أهم النتائج المستخلصة من البحث بعامة والمؤشرين اللذين تم توظيفهما لفهم عملية التحوُّل الديمقراطي في العالم والوطن العربي تكمن في الآتي:

1- النتائج المستخلصة عن بعض العوامل التي ساعدت في انتشار قيم الديمقراطية في العالم:

تبيَّن من البحث أنَّ تحولات كبيرة شهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين وبخاصة العقد الأخير وما بعده منها: زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العالم. وانهيار الأنظمة الشيوعية عام 1991م. وانتشار العولمة وما ارتبط بها من ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وأنَّ هذه التحولات أثَّرت على الأفراد والمجتمعات على حد سواء. فعلى مستوى الأفراد أظهر البحث أنَّ إقبال الناس الكبير في العالم على منتجات التكنولوجيا وبخاصة وسائل الاتصال والإعلام: الهواتف النقالة، والقنوات الفضائية، وشبكة الانترنت وتوظيفهم لها بشكل يومي في الحصول على الأخبار والمعلومات على اختلافها، أسهم في انفتاحهم على الآخرين وتواصلهم معهم، ومكَّنتهم من التعبير عن أرائهم واتساع خياراتهم، وازدياد وعيهم بقضايا حياتية كثيرة على المستويين المحلي والخارجي، منها القضايا المرتبطة بقيم الديمقراطية وأهميتها. فالناس على مستوى العالم – بحسب مسح القيم العالمي - يؤيدون نظام الحكم الديمقراطي بنسبة 82.1%. وبالمقابل جاء تأييدهم لسؤال

عن حكم الجيش للبلد منخفضاً بنسبة 24.9%. كما أكد 40.9% على أهمية أنْ يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية، وبين 40.6% من أعضاء العينة العالمية أنَّ من سمات الديمقراطية الجوهرية اختيار الناس لحكامهم، وتعد هاتان النسبتان الأعلى من بين نسب بدائل الإجابة المقترحة لهاذين السؤالين.

أمَّا على مستوى المجتمعات فأظهر البحث أنَّ العديد منها سعت إلى تطوير أنظمتها السياسية من خلال تبنِّيها للنظام الديمقراطي في الحكم. فقد تبين أنَّ قرابة ثلثي المجتمعات الإنسانية تشهد الآن نظماً ما بين ديمقراطية كاملة وأخرى معيبة وهجينة، وأنَّ النظم التسلطية لم تعد تشكِّل في العالم الآن إلا قرابة الثلث فقط. لقد دفعت هذه التحولات والآثار المترتبة عنها ببعض المفكِّرين والعلماء والكتَّاب إلى التبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية، ونهاية الأنظمة الديكتاتورية من بينهم **فرانسيس فوكوياما** (Francis Fukuyama) الذي أعلن عن نظريته المثيرة للجدل نهاية التاريخ والإنسان الأخير (1992م) التي أوضح فيها أنَّ انتصار الديمقراطية الليبرالية يمثِّل نهاية التاريخ من الناحية الإيديولوجية، ونهاية التاريخ تعني نهاية البدائل؛ أي نهاية الدكتاتورية والفاشية والنازية.

2- النتائج المستخلصة عن التحوُّل الديمقراطي في العالم من واقع المؤشرين للعام 2014م والأبعاد المؤثرة: أهم ما يمكن استنتاجه من الجداول رقم (1،2،3،4) أنَّ جميع البلدان الـ 24 التي تصنَّف على أنَّ بها ديمقراطيات كاملة، أحرزت تقدماً كبيراً على مستوى المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد المؤشرين. إذ جاء متوسطها العام على مؤشر الديمقراطية (8.70)، وعلى مؤشر الحكم الرشيد(1.38). كما تبين أنَّ أكثر الأبعاد بالمؤشرين إسهاماً وتأثيراً بإيجابية على الممارسة الديمقراطية بهذه البلدان هما: بعد العملية الانتخابية والتعددية بمؤشر الديمقراطية وقد جاء متوسطه (9.58)، وبعد سيادة القانون بمؤشر الحكم الرشيد وقد جاء متوسطه (1.63).

وبالمقابل، فجميع البلدان الـ 24 التي صنفت على أنَّ بها أنظمة تسلطية، جاءت متوسطاتها الحسابية متدنية على جميع أبعاد المؤشرين. إذ بلغ المتوسط العام على مؤشر الديمقراطية (2.26)، وعلى مؤشر الحكم الرشيد (1.18-) باستثناء ثلاث بلدان هي: الإمارات العربية والبحرين والعربية السعودية التي جاءت متوسطاتها فوق الصفر. كما تبين أنَّ أكثر الأبعاد إسهاماً وتأثيراً بالمؤشرين في تدني الممارسة الديمقراطية وترسيخ التسلطية بهذه البلدان هما: بعد العملية الانتخابية والتعددية بمؤشر الديمقراطية الذي جاء متوسطه (0.57)، وبعد المساءلة والصوت بمؤشر الحكم الرشيد الذي جاء متوسطه (1.54-). إنَّ هاذين البعدين رغم اختلافهما في المسمَّى إلا أنَّهما يشتركان في المضمون. إذ وضع كلاهما لقياس جودة العملية الانتخابية، من حيث قدرة المواطنين بأي بلد على المشاركة في الانتخابات على مستوى المجالس التشريعية والتنفيذية، ومن حيث حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، ومدى حريتهم في تشكيل الأحزاب، ومدى إمكانية وصول جميع المواطنين إلى المناصب العامة، والمدى الذي تسمح به القوانين لمنح الفرص المتساوية للحملات الانتخابية، ومدى حرية وسائل الإعلام، ونزاهة وحرية الانتخابات.

3- النتائج المستخلصة عن العوامل التي ساعدت في انتشار قيم الديمقراطية في الوطن العربي:

تبيَّن من البحث أنَّ إقبال الناس بالبلدان العربية منذ تسعينيات القرن العشرين على منتجات العولمة والتقدم التكنولوجي وبخاصة منها: الهواتف النقالة، والقنوات الفضائية، وشبكة الانترنت، وتوظيفها كإحدى أهم مصادر التزود بالأخبار والمعلومات بشكل يومي، وحصولهم على الأخبار والمعلومات على اختلافها والإطلاع عليها، أسهم في تمكينهم من التواصل مع الآخرين محلياً وعالمياً، والتعبير عن أرائهم واتساع خياراتهم، وازدياد وعيهم بقضايا حياتية كثيرة منها القضايا

المرتبطة بالديمقراطية وأهميتها. فقد تبين أنَّ العرب – بحسب مسح القيم العالمي- يؤيدون نظام الحكم الديمقراطي بنسبة 83%. أمَّا تأييدهم لنظام حكم الجيش فقد جاء منخفضاً بنسبة 31.4%. كما أكد 42.5% على أهمية أنْ يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية، وأنَّ من السمات الجوهرية للديمقراطية اختيار الناس لرؤسائهم في انتخابات حرة ونزيهة بنسبة 37% وهي أعلى نسبة سجلت من بين البدائل الإجابة المقترحة لهذا السؤال. ويلاحظ من هذه النسب توافق العيِّنة العربية مع العيِّنة العالمية من حيث تأييدهم للنظام الديمقراطي، ورفضهم للنظم التسلطية بما في ذلك حكم الجيش.

4- النتائج المستخلصة عن التحوُّل الديمقراطي في الوطن العربي من واقع المؤشرين للعام 2014م والأبعاد المؤثرة: إنَّ أهم ما يمكن استخلاصه من الجدولين (5،6) أنَّ البلدان العربية مجتمعة تصنَّف على أنَّ بها أنظمة تسلطية، إذ جاءت متوسطاتها الحسابية متدنية للمؤشرين. فقد بلغ المتوسط العام لها على مؤشر الديمقراطية (3.53) باستثناء تونس التي صنفت على أنَّ بها ديمقراطية معيبة. وبلغ المتوسط العام لها على مؤشر الحكم الرشيد (0.89-) باستثناء الإمارات العربية وقطر، والبحرين، عمان، والعربية السعودية، والأردن التي جاءت متوسطاتها فوق الصفر. كما تبين أنَّ أكثر الأبعاد إسهاماً وتأثيراً في تدنِّي الممارسة الديمقراطية بالبلدان العربية، والتي تعيق التحوُّل الديمقراطي هما: بعد العملية الانتخابية والتعددية بمؤشر الديمقراطية الذي جاء متوسطه (2.29)، وبعد الاستقرار السياسي وغياب العنف بمؤشر الحكم الرشيد الذي جاء متوسطه (1.30).

أمَّا عن النظم السياسية فالبحث بيّن أنَّ معظم البلدان العربية بقيت محتفظة بنظمها السياسية دون تغيير، وبخاصة فيما يتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي؛ بالرغم من كل التغيرات التي شهدتها البلدان العربية منذ تسعينيات القرن العشرين سواء على مستوى الأفراد، أو التنظيمات المدنية التي برزت منذ 2003م التي طالبت بضرورة الإصلاح السياسي؛ وأنَّ التغير الوحيد الذي طرأ على المشهد السياسي العربي كان اعتراف القادة العرب في قمة تونس 2004م بمشروعية الإصلاح الديمقراطي. ومع ذلك بقي هذا الاعتراف حبيس الأوراق والأروقة التي أعلن منها. وبقيت هذه النظم تمارس على المواطن العربي أشكالاً من الدكتاتورية وترفض أنْ تستجيب لطموحاته وتوجهاته وتلبي احتياجاته، فكان اندلاع ثورات الربيع العربي في بعض البلدان العربية 2011م والتي تردد صداها بشيء من الحذر في البلدان العربية الأخرى.

خلاصة القول: إنَّ الإقبال على منتجات التكنولوجيا وبخاصة وسائل الاتصال والإعلام أسهم في نشر القيم الديمقراطية، وأنَّ هذا الإقبال أحدث وعياً عالمياً سواء على مستوى الأفراد، أو المجتمعات بأهمية الديمقراطية وضرورة التحوُّل الديمقراطي من أجل التنمية والتمكين، وأنَّ عدداً كبيراً من المجتمعات بدأت تسعى نحو الديمقراطية وتمثلها، وإنْ اختلفت في التعاطي معها وممارستها. أمَّا على مستوى المجتمعات العربية فأغالبيتها ما زالت ترزح تحت أنظمة حكم توصف بالتسلطية، وأنَّ هناك هوة بين تطلعات العرب نحو الديمقراطية والنظم السياسية الحاكمة. كما تبين أنَّ أكثر الأبعاد المؤثرة – إيجاباً أو سلباً - في العملية الديمقراطية وممارستها سواء على مستوى العالم أم الوطن العربي بحسب المؤشرين: مؤشر الديمقراطية ومؤشر الحكم الرشيد هي: 1- بعد العملية الانتخابية والتعددية / والمساءلة والصوت. 2- بعد سيادة القانون. 3- بعد الاستقرار السياسي وغياب العنف.

مراجع البحث:

1- أنجرس، موريس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون. الجزائر: دار القصبة للنشر،2004م.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية. نحو الحرية في الوطن العربي، 2004م.
3- تقرير التنمية البشرية. الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، 2010م.
4- تقرير التنمية البشرية. نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013م.
5- دال، روبرت أ. عن الديمقراطية . ترجمة أحمد أمين الجمل. ط1. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000م
6- على، جمال سلامة. النظام السياسي والبناء الاجتماعي. ط1. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م.
7- غدنز، أنتوني. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.
8- مؤشر إدارة الحكم الرشيد العالمي 2014م The Worldwide Governance Indicator المصدر:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports
9- مؤشر الديمقراطية 2014م Democracy Index المصدر :
http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf
10- مسح القيم العالمي 2010- 2014 م المصدر :
www.worldvaluessurvey.org/wvSOline.jsp
11- Kendall, Diana. Sociology In Our Time: The Essentials .6ed. Belmont: Thomson Learning, Inc.2007.